# التنمية بين المنظور الغربي والمنظور الإسلامي

**أ . عثمان علام ***

## تمهيد:

ـ تعتبر التنمية من أهم المفاهيم العالمية التي برزت خلال القرن العشرين ، وكان ذلك بصورة أساسية بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ لم يستخدم مفهوم التنمية قبل ذلك إلا نادرا ، فخلال القرنين الثامن والتاسع عشر ، كان يعبر عن تطور المجتمعات بمصطلحات عديدة كان أهمها التقدم المادي والتقدم الاقتصادي ، وبعد الحرب العالمية الثانية بدا الاهتمام بمشكلة التنمية الاقتصادية يتضح بصورة متزايدة ، خصوصا بعدما أصبح تمايز العالم إلى فئتين أمرا واقعا(فئة الدول المتقدمة وفئة الدول النامية) وقد انحصر مفهوم التنمية في هذه الفترة ، لدى العديد من المفكرين الاقتصاديين في القيام بتغييرات جذرية يتم بموجبها ارتفاع الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية محددة ، وأصبح الهدف الأساسي للدول المتخلفة يتمثل في كل الإجراءات والسبل التي تمكنها من اللحاق بالدول المتقدمة ، وكان مفهوم التنمية يركز على ضرورة توفير رؤوس الأموال والتقنية الحديثة وتوظيفهما بما يؤدي إلى زيادة معدل الدخل الوطني الإجمالي غير انه مع مرور السنوات بدا مفهوم التنمية يتوسع ليشمل جوانب عديدة كارتفاع الدخل الوطني ، القضاء على الفقر والجوع والحفاظ على البيئة.... ، وبهذا قرن مفهوم التنمية بأدبيات أخرى فأصبح الحديث عن التنمية الاجتماعية والبشرية والسياسية ، مما جعل الكثير من الاقتصاديين يفرقون بين مصطلحي النمو والتنمية[1].

### . مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في دراسة مبادئ و منطلقات وأهداف الفكر التنموي الغربي من جهة وما يقابله في الفكر الإسلامي ، على اعتبار أن العديد من الدول الإسلامية لا زالت تتخبط في تخلفها نتيجة التراوح بين مختلف السياسات التنموية التي لا تتلاءم مع خصوصياتها ، ومن هنا جاءت صياغة الإشكالية كما يلي :

* معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج ، بالبويرة .

## ما مدى توافق المفهوم الإسلامي للتنمية مع ما هو مطروح في الفكر الغربي من نظريات ومفاهيم متراكمة ؟

**. فرضية البحث:**

نفترض خلال بحثنا أن للتنمية الاقتصادية في الإسلام مفاهيم محددة ومبادئ ملزمة وأهداف تريد تحقيقها وخصائص تميزها عن المفهوم الغربي .

**. هدف البحث :**

يهدف البحث إلى محاولة إبراز مفاهيم ومبادئ وأهداف وخصائص التنمية في الفكر الإسلامي، وبيان كيفية الاستفادة من هذه المفاهيم في تحقيق التنمية في الدول الإسلامية، كما نهدف إلي إبراز أهم نقاط الالتقاء بين المفهوم الغربي للتنمية والمفهوم الإسلامي.

**. المنهج العلمي :**

يستخدم الباحث المنهج التاريخي لاستنباط الأفكار والمفاهيم التي تناولت موضوع التنمية الاقتصادية ، ومن أهم المصادر العلمية التي يركز عليها الباحث كتب تفسير القرآن الكريم والأحاديث النبوية المطهرة ، وكتب فقهاء وعلماء المسلمين التي تناولت موضوع التنمية الاقتصادية، إضافة لكتب الفكر الاقتصادي.

**. محتويات الدراسة:**

على ضوء ما سبق تقع الدراسة في ثلاثة أجزاء رئيسية: الجزء الأول يتناول مفهوم النمو و التنمية، وفي الجزء الثاني نستعرض مفهوم التنمية في الفكر الغربي، و أخير ا نتناول مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي.

### ا) . التنمية والنمو:

**1) النمو:**

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلى أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، ولتوضيح هذا المعنى أكثر لابد من التأكيد على الملاحظات التالية:

(ا) النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في الدخل أو الناتج الكلى ، وإنما يتعدى ذلك ليعنى حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي ، وهذا لا يتحقق إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الكلى) معدل النمو السكاني ، فلو زاد الدخل الكلي في بلد ما بمعدل اقل من معدل النمو السكاني فهذا يعني انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل

الكلي مما يعنى بدوره تدهور في مستوى معيشة الفرد ، وهذا ما يمكن أن نعبر عنه بالعلاقة التالية:

**معدل النمو الاقتصادي=معدل نمو الدخل الكلي ـ معدل النمو السكاني**

(ب) الزيادة في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فقط بل يجب أن تكون زيادة حقيقية ، إذ أن الدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية محددة ـ عادة ما تكون سنة ـ مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها ، أما الدخل الحقيقي فيشير إلى النسبة بين الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة ، وهذا ما يعكس تأثير المستوى العام للأسعار على مستوى معيشة الفرد. وهو يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية محددة ، وهذا ما

يعكس تأثير المستوى العام للأسعار على مستوى معيشة الفرد.

**معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي ـ معدل التضخم**

(ج) ضرورة أن تكون الزيادة التي تتحقق في الدخل على المدى الطويل ، بحيث لا ينبغي أن تكون زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها ، وهذا ما يجعلنا نستبعد النمو العارض الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية ، وكمثال على ذلك ارتفاع أسعار البترول خلال السبعينيات حيث بلغت 42 دولار مما احدث زيادة كبيرة في إجمالي الناتج الوطني لدول منظمة الأوبك مما أدى إلى زيادة كبيرة في متوسطات الدخول ، لكن سرعان ما تغيرت الظروف وانخفضت أسعار البترول إلى حدود 10 دولارات.

مما سبق يمكن القول أن النمو الاقتصادي يعني في العموم(2):

ـ تحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

ـ الزيادة في الدخل حقيقية وليست نقدية.

ـ الزيادة تكون على المدى البعيد.

و الملاحظ بعد التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي انه يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط ، ولا يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها ، وبمكن توضيح هذا من خلال:

(أ) تطرح مشكلة التفاوت في الدخول الحقيقية بين الأفراد مشكلة حقيقية ،

فقد تكون هناك زيادة في متوسط الدخول الحقيقية دون آن تستفيد منها شريحة عريضة من الأفراد (تحصل طبقة الأغنياء على نسبة كبيرة من الزيادة في الدخل).

(ب) لا يركز النمو الاقتصادي على نوعية التغير في الإنتاج ، بحيث تتماثل زيادة الإنتاج السينمائي مع الزيادة في إنتاج المواد الأساسية كالخبز والحليب بنفس القيمة ، وهذا بالرغم من اختلاف أهميتهما بالنسبة للفرد ، كما تتماثل الزيادة في إنتاج السلع الاستهلاكية والإنتاجية بنفس القيمة على الرغم من أهمية الزيادة في إنتاج السلع الإنتاجية بالنسبة لعملية النمو.

(ج) يهمل النمو الاقتصادي السلع والخدمات التي تنتج وتستهلك ولا تعرض في السوق كخدمات ربات البيوت والاستهلاك الذاتي للمزارعين لجزء من محاصيلهم ، إذ أن النمو الاقتصادي يعتمد على البيانات المنشورة والمتعلقة بالناتج الوطني في حساب متوسط الدخل الفردي ومن ثم النمو فيه.

(د) لا يعكس التغيرات السلبية المصاحبة للنمو الاقتصادي المادي ، كارتفاع معدلات الجريمة وتفاقم الآفات الاجتماعية ومشكلة التلوث البيئي.

ونظرا للأسباب السابقة الذكر ، يمكننا آن نقول أن النمو الاقتصادي مفهوم غير شامل لكل التغيرات المتعلقة برفاهية الفرد. وعلى هذا الأساس فإن النمو الاقتصادي مفهوم كمي ، يركز على كمية التغير دون الاهتمام بنوعية وكيفية التغير.

**2) التنمية:**

تتميز التنمية بأنها تنطوي على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل وتغير في هيكل الإنتاج وتغير في نوعية وكمية السلع والخدمات المقدمة للأفراد ، مما يستلزم حدوث تغير في متوسط الكمية التي يحصل عليها الفرد من السلع والخدمات ، وبهذا نجد أن التنمية لا تركز على التغير الكمي فقط وإنما تتعدى ذلك لتشمل التغير النوعي والهيكلي.

وعلى العموم فإن التنمية تمثل العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن ، والتي تحدث من خلال إحداث تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة ، إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء وتحسن في نوعية الحياة (3).

وبناءا على التعريف السابق للتنمية يمكننا استخلاص العناصر التالية

المتعلقة بعملية التنمية:

(ا) حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة ، أي أن التنمية عملية مستمرة .

(ب) حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح طبقة الفقراء ، فقد لوحظ خلال عقدي الخمسينيات والستينيات أن عدد كبير من الدول النامية حققت معدلات نمو اقتصادي معتبرة دون آن ينعكس هذا إيجابا على شريحة عريضة من سكان تلك الدول ، ومن أجل هذا أصبح من الضروري آن يصاحب أي نمو اقتصادي تحسن في توزيع الدخل لصالح الفقراء كشرط من شروط التنمية.

(ج) ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد ، فالزيادة في الدخول الحقيقية للأفراد لا تعبر بشكل حقيقي عن تحسن في المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد ، فقد لا يحسن الفرد مثلا إنفاق الزيادة في دخله على التوليفة الضرورية من السلع والخدمات ، وهنا يبرز مفهوم أخر للتنمية والذي يتضمن ضرورة تدخل الدولة لتتحكم في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد ولو بحد أدنى ، كأن تضمن حصولهم على حد أدنى من دخلهم الحقيقي في صورة عينية كدعم بعض الأغذية الأساسية وتحسين الخدمات الصحية ودعم التعليم وتحسينه وتطوير الخدمات الأساسية كالكهرباء والمواصلات.

(د) حدوث تغير في هيكل الإنتاج ، بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية عن طريق إحداث تطوير في القطاع الصناعي [4] ، والحرص على ضرورة التكامل بين تنمية القطاع الصناعي والزراعي وهذا بالنظر إلى كون الزراعة تمد القطاع الصناعي بالمواد الأولية.

(هـ) لا تحدث التنمية بشكل تلقائي بل هي نتاج عمل إرادي[5] ، إذ يلزم للتنمية فاعل مريد ـ الدولة ـ يتميز بكونه:

ـ **صاحب إرادة** محددة وواضحة ، تتضح من خلالها الأهداف المتوخاة من العملية التنموية والجوانب التي يجب آن تشملها.

ـ **مالك لسلطة** أي له قدرة كافية لتغير الواقع القائم أو تعديل بعض جوانبه ، ويتمثل هذا في الخطط التنموية التي تضعها الحكومات باعتبارها المسؤولة عن تحقيق التنمية لشعوبها وتحسين المستوى المعيشي لهم.

وعلى هذا الأساس فإن للدولة دور مهم باعتبارها المسؤولة عن القيام

بعملية التنمية والاستمرار فيها بما يتلاءم مع طاقتها وإمكاناتها المادية والبشرية من جهة ، وبما يحقق النتائج المرجوة من وراء العملية التنموية.

## II) . مفهوم التنمية في الفكر الغربي

### 1) . إسهامات المدارس الاقتصادية

#### ا ـ التجاريين:

اقترب التجاريون من مفهوم التنمية كثيرا ، وذلك من خلال حديثهم عن ضرورة العمل من أجل زيادة ثروة البلد(دون الإشارة إلي كيفية توزيع الثروة وما نصيب الفرد منه)[6] ، ويمكن أن نسرد أهم الأفكار التي نادي بها التجاريون في هذا المجال وفق مايلي:

ـ ضرورة تدخل الدولة في المجال الاقتصادي والسياسي من أجل زيادة ثروة البلد.

ـ الصناعة والتجارة أساس العملية الاقتصادية وعلى هذا الأساس لابد من دعم هذين القطاعين من خلال تخفيض الضرائب.

ـ اعتبار القطاع الفلاحي ثانوي ، يعتمد بالأساس على القطاع الصناعي والتجاري.

ـ الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية الدولية من خلال تشجيع الصادرات والبحث عن اقل تكلفة ممكنة لجلب الواردات.

ـ العمل على جعل الميزان التجاري للبلد في حالة ربح (فائض موجبا) من خلال زيادة الصادرات للخارج ، وتقليل المشتريات ، وفرض ضرائب على الكماليات.

ـ العمل على تنظيم وتوسيع العلاقات مع الخارج من خلال:

أ ـ البحث عن مستعمرات جديدة.

ب ـ ربط علاقات تجارية مع مختلف الدول.

#### ب ـ الفيزيوقراطيين:

تميز الفيزيوقراط عن باقي المفكرين الاقتصاديين ، بكونهم اعتبروا القطاع الزراعي هو القطاع الإنتاجي الوحيد ، وعلى هذا الأساس بنو مختلف تحليلاتهم لنظرياتهم الاقتصادية ، والتي يمكن عرضها باختصار كما يلي:

ـ القطاع الفلاحي مصدر أساسي لإحداث التطور ، ولتحقيق ذلك لا بد من:

أ ـ زيادة رأس المال الزراعي.
ب ـ استخدام تقنيات الحديثة والوسائل المتطورة (التقدم التكنولوجي).
ج ـ توسيع الاستمارات في القطاع الزراعي.
د ـ قانون المنافسة والذي يقصد به الفيزيوقراط التوافق بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة للبلد من خلال:

سعي الأفراد إلي تحقيق منافعهم الشخصية يؤدي لإحداث منافسة بين الأفراد من خلال سعيهم لتعظيم منافعهم مما يؤدي بدوره لزيادة النشاط الاقتصادي ومنه يتم حدوث التطور الاقتصادي.

ـ ينادي الفيزيوقراط بضرورة ترك النشاط الاقتصادي حرا.

ـ القطاع الإنتاجي الوحيد هو القطاع الزراعي وعلى هذا الأساس قسموا المجتمع إلي:

أ ـ طبقة ملاك الأراضي.
ب ـ الطبقة المنتجة وهم المزارعين.
ج ـ الطبقة العقيمة وهي طبقة الصناع والتجار ، لأنهم يعتمدون على القطاع الزراعي(7).

## ج ـ الكلاسيك:

**1. ادم سميث**

تحدث ادم سميث بشكل غير مباشر في كتابه الشهير « **ثروة الأمم**» عن التنمية الاقتصادية ، حيث اعتبران **النمو الاقتصادي** يتحدد وفقا للعوامل التالية(8):

أ ـ زيادة رأس المال.
ب ـ نمو السكان.
ج ـ رفع إنتاجية العمل.
د ـ حرية التجارة الدولية.

ـ ويعتبر ادم سميث أن الطلب على السلع الاستهلاكية والموارد الإنتاجية مع التحسن والتطور الذي يحدث على مستوي طرق الإنتاج يشكل العامل المحرك للعملية الاقتصادية.

ـ تقسيم العمل يؤدي إلي رفع إنتاجية العمل من خلال:

أ ـ رفع مهارة العمال.

ب ـ تقليل الوقت اللازم لإنتاج وحدة واحدة من خلال استخدام معدات

أكثر تطورا وأساليب إنتاجية حديثة.

ـ الحرية الاقتصادية ضرورية ، إذ لا تتدخل الدولة إلا في مجال الخدمات العامة.

ـ الرأسمالي أساس النمو لأنه يقوم بالادخارالذي يقود إلى زيادة معدل الاستثماروينتج عن هذا ارتفاع الدخل ومنه تحدث زيادة الناتج الوطني.

**2. التنمية عند ريكاردو**

ابتدءا يعتبر ريكاردو أن الأرض هي الدعامة الأساسية للتطور الاقتصادي ، وعلى هذا الأساس جاء ريكاردو بقانون تناقص الغلة في القطاع الزراعي ، وعليه فقد أشار إلى إمكانية اجتناب تناقص الغلة بواسطة استخدام الأساليب والتقنيات والمعدات الحديثة ، كما قسم ريكاردو المجتمع إلى الطبقات التالية:

أ ـ الرأسماليون.
ب ـ العمال.
ج ـ الإقطاعيون

ـ وأشار ريكاردو إلي الدور المهم الذي يلعبه الرأسماليون في العملية الاقتصادية من خلال:

أ ـ استخدامهم لأحسن الطرق الإنتاجية لتعظيم ربحهم.
ب ـ إعادة استثمار هذه الأرباح في توسيع المشاريع القديمة أو إنشاء مشاريع جديدة

قام ريكاردو بتقسيم الدخل وتوزيعه وفقا لما يلي:

أ ـ الربح الرأسمالي.
ب ـ الأجر العامل.
ج ـ ريع الأرض الإقطاعي.

وعلى اعتبار ان الربح يشكل نسبة معتبرة من الدخل الوطني ، فقد أكد ريكاردو علي أهمية ودور الرأسمالي ، وشجع علي زيادة الأرباح زيادة تراكم رأس المال زيادة الاستثمار حدوث نمو اقتصادي.

ـ تحدث ريكاردو عن أهمية التخصص الدولي وتقسيم العمل في نمو الاقتصاد الوطني من خلال تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تملك فيها ميزة نسبية ، وعلى هذا الأساس يكون التبادل الدولي مربحا لكل الإطراف.

ــ نادي ريكاردو بضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، وضرورة تخفيض الضرائب خصوصا في القطاع الصناعي بغرض تشجيع الرأسماليون.

**3. مالتوس**

ينطلق « مالتوس » في تحليله من مبدأ الندرة ، فالحاجات البشرية غير محدودة في مقابل محدودية الموارد الاقتصادية ، مما يتطلب القيام بعملية التنمية الاقتصادية بغرض التقليل من الفارق الموجود بين الحاجات والموارد ، ويركز « مالتوس » على عدة أفكار أهمها ما يلي:

ـ يرى مالتوس بأنه لا جدوى من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ولذلك فلا بد من ترك المجال أمام الحرية الفردية.

ـ يركز مالتوس على نظرية السكان ، حيث يعتبر أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية مع تزايد الإنتاج بمتوالية حسابية ، وبناءا على ذلك خلص إلي ضرورة أن تخص الزيادة السكانية الأغنياء لأنها تحدث الطلب الفعال الذي يؤدي بدوره إلي تحفيز الإنتاج ، أما الفقراء فإنهم لا يملكون الإمكانيات التي تسمح لهم بتحفيز الإنتاج الناتج عن الزيادة في الطلب.

ــ يتوافق « مالتوس » مع بقية المفكرين الكلاسيك من حيث اعتبار الرأسمالي هو أساس النمو الاقتصادي ، حيث يعمل الرأسمالي على تخفيض التكاليف بغرض تعظيم أرباحه مما يؤدي إلى توسيع وزيادة النشاطات والمشاريع الاستثمارية .

**4. كينز:**

انتقد « كينز » نظريات الكلاسيك ، خصوصا فيما يتعلق بالبطالة والنقود ، وبناء علي ذلك قدم كينز نظريته من خلال كتابه « **النظرية العامة للاستخدام والنقود والفائدة** » التي أحدث ثورة في الفكر الاقتصادي بالنظر لما جاء به ، أما فيما يتعلق بالتنمية فإنه يمكن سرد النقاط التالية:

ـ **تدخل الدولة : يرى** كينز أن للدولة دور مهم في الحياة الاقتصادية من أجل الوصول لحالة التشغيل الكامل والرفع من الطلب وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي ، كما يعتبر أن توسيع وظائف الدولة يحد من تدهور المؤسسات ويسمح بتوفير شروط ناجحة لنشاط الأفراد ، فالدولة يمكنها التدخل بغرض التقليل من الميل الحدي للاستهلاك بغرض زيادة الميل الحدي للادخار الذي

يمكن من توسع الاستثمارات وتحقيق نمو اقتصادي وذلك عن طريق الرفع من معدلات الضرائب ، . فقد خلص كينز إلي كون الدول المتقدمة تتميز بكون ميلها الحدي للاستهلاك يكون منخفضا مقارنة بالدولة المتخلفة حيث يتراوح مابين (0.6 و0.8) مما يجعلها تدخرما بين (0.2الي 0.4) من دخلها الحدي ، أما الدول المتخلفة فيكون ميلها الحدي مرتفعا يزيد عن(0.8) ليصل في أغلب الأحيان إلي(1) ورغم هذا فقد لاتستطيع تلبية كل احتياجاتها مما يجعلها تتجه نحو الاقتراض(9).

ـ بحث كينز في الأساليب والآليات التي تمكن من التقليل من البطالة بالنظر للآثار السلبية للبطالة على البلد وعلى العملية التنموية ، بعكس الكلاسيك الذين لا يقولون بوجود بطالة.

ـ يؤكد على ضرورة إعطاء نظرة شمولية للنشاط الاقتصادي حتى يتسنى لنا معالجة المشاكل الاقتصادية بأكثر دقة ، بعكس الكلاسيك الذين ينظرون للنشاط الاقتصادي من زاوية النشاط الفردي.

## 2 ـ نظريات النمو والتنمية الحديثة:

ركزت المساهمات الحديثة في مجال التنمية على جملة من القضايا ، منها على وجه الخصوص:

أ ـ أسباب فشل الدول النامية في تحقيق تنمية سريعة ومتجددة ذاتيا.

ب ـ البحث في العوامل الأساسية التي تتمخض عن عملية التنمية.

وقد خلص الباحثون إلي عدة ملاحظات ، تتعلق بأسباب فشل الدول النامية في تحقيق مستويات متقدمة من التنمية ، تتمثل أساسا فيما يلي:

ـ التزايد المستمر لعدد السكان في الدول النامية يعتبر عائق أساسي لتحقيق تنمية مستمرة ، وذلك بالنظر للعلاقة الموجودة بين نصيب الفرد من الدخل ومعدل النمو السكاني ، على اعتبار أنه:

ـ في ظل معدلات مرتفعة لمعدل نمو السكان ، ينخفض نصيب الفرد من الدخل الوطني ، مما ينعكس سلبا على مستويات المعيشة والتغذية والصحة... الخ.

ـ تخصص الدول النامية في مجالات إنتاجية غير هامة ، حيث يمكن أن نصنفها ضمن إحدى المجموعات التالية:

أ ـ الدول المستخرجة والمصدرة للثروات والمعادن.

ب ـ الدول المتخصصة في إنتاج وتصدير المنتجات الزراعية(الشاي ، التبغ ، البن...الخ).

ج ـ الدول المعتمدة على المزارع الصغرى.

وبناءا على عدة أبحاث ، فقد توصل العديد من المفكرين إلى عدة نظريات تتعلق بالية التنمية ومراحلها ، وسنتطرق فيما يلي إلي أهم هذه النظريات.

**ا). التركيز علي رأس المال المادي كمحور للتنمية**

لما كان الاهتمام بالتنمية الاقتصادية يهدف إلى تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الناتج ، تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية بين تراكم رأس المال ومعدل نمو الناتج الوطني ، وقد تم اعتبار المتغير الأساسي في عملية التنمية هو **الإنفاق الاستثماري** ، وبالتالي فإن توفير حجم كبير من المدخرات يؤدي إلى تحقيق عملية التنمية ، وبدأت تطرح مشكلة كيفية توفير تلك المدخرات لتنفيذ البرامج الضخمة للاستثمارات ، ويعتبر ما جاء به « **روستو** »الحل المناسب لحل المشكلة السابقة الذكر.

**❖ نظرية المراحل :**

استخدم « روستو » المنهج التاريخي في تحليله لنظرية النمو ، واستنتج انه لابد للمجتمع أن يمر بالمراحل التالية حتى يصل إلي الحالة المثلي.

**1). مرحلة المجتمع التقليدي:**

تعتبر أول مرحلة من مراحل النمو ، حيث يتميز فيها المجتمع بجملة من المميزات أهمها ما يلي:

• المجتمع تقليدي ويعيق استخدام التكنولوجيا ، كما أن نسبة كبيرة من أفراد المجتمع تشتغل في القطاع الفلاحي أو فيما يرتبط بمواد التغذية ، مع تسجيل ضعف مردودية الأرض ، لافتقار المجتمع للأساليب الحديثة وعدم قدرته علي استخدام التكنولوجيا.

• الدخل الوطني ينفق في مجالات غير إنتاجية.

**2). مرحلة التهئ للانطلاق:**

هذه المرحلة تسبق مرحلة الانطلاق وبالتالي فهي تمهد لها ، ومن أهم مميزات هذه المرحلة ما يلي:

• حدوث تغيرات جذرية في القطاعات غير الصناعية.

•ارتفاع في الوردات الممولة من قيمة صادرات المواد الأولية.

• تطور المجتمع الذي يتقبل التعامل بالتكنولوجيا التي بدأت تنفذ نتيجة الاحتكاك بالاقتصاديات المتقدمة.

• بداية ظهور المؤسسات المالية والخدمية.

من الواضح أن اغلب المميزات السابقة ظهرت في أوربا في نهاية القرن 17م.

**3). مرحلة الانطلاق:**

معدل الاستثمار في هذه المرحلة يتراوح مابين 5 ٪ و10٪ ، وتتميز هذه المرحلة بعدة خصائص أهمها ما يلي:

• حدوث تغيرات كبيرة في التقنيات والأساليب الإنتاجية المستخدمة.

• بروز الطبقة المثقفة والمتحكمة في التكنولوجيا وأساليب الصناعة الجديدة ، كطبقة قائدة للمجتمع.

• يمكن تشبيه هذه المرحلة كمرحلة الثورة الصناعية في أوربا.

**4). الاندفاع نحو الاكتمال:**

هذه المرحلة مرحلة مهمة بالنظر للتطورات الكبيرة التي تحدث فيها ، والتي يمكن سردها على النحو الأتي:

• يتنامي استخدام التقنيات الجديدة والاستفادة من التكنولوجيا ، وتنمو بذلك القطاعات الاقتصادية ، ويصبح الاقتصاد الوطني منافسا للاقتصاديات العالمية.

• نظرا لتطور القطاعات الاقتصادية ، تنتعش التجارة الخارجية وتتطور.

• تتحسن مهارات العمال نتيجة زيادة التنظيم ، مما يسهل الأعمال الصناعية.

• نتيجة تطور وانتعاش الاقتصاد ، يرتفع الاستهلاك.

• يرتفع حجم الاستثمارات إذ يتراوح بين 10٪ و20٪ من قيمة الدخل الوطني.

**5). الاستهلاك الواسع:**

يصل المجتمع لهذه الحالة عندما يكتمل استخدامه للتكنولوجيا وتحكمه فيها ، ويشير» **روستو**» إلي كون الولايات الأمريكية قد وصلت لهذه المرحلة ، وتتميز عن باقي المراحل السابقة بالخصائص التالية:

• ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد مما يمكن الأفراد من تلبية مختلف حاجياتهم.

• ارتفاع معدلات الاستهلاك بالنظر لارتفاع الدخول الحقيقية.

• تنامي ظاهرة تمدن أفراد المجتمع.

بالرغم من أهمية ما توصل اليه « **روستو**» ، غير أن هذا لا يمنع من تقديم بعض الملاحظات المهمة ، والمتمثلة في النقاط التالية:

ـ لم يوضح « روستو » كيفية والية التغير ، التي تحدث في كل المراحل.

ـ يعتمد « روستو » على مؤشرات كمية لتفسير المراحل التي تمر بها المجتمعات وهذا غير كافي ، إذ نجد أن بعض الدول النامية حققت بعض المؤشرات الكمية الخاصة بأخر مرحلة بالرغم من كون تلك الدول لا تزال بعيدة عن أي تقدم اقتصادي.

### ب) . التركيز علي ضرورة تكوين رأس المال علي نطاق واسع

يركز أصحاب هذا الاتجاه على ضرورة البدء بحجم ضخم من الاستثمارات بغرض تحقيق التنمية ، بحيث يمثل حجم الاستثمارات الضخم بمثابة دفعة قوية لانطلاق عملية التنمية ، وفي هذا الصدد يمكن الحديث عن نظريات النمو التالية:

#### 1. نظرية النمو المتوازن

يعتبر« **نوركس** »وهو اقتصادي أمريكي صاحب نظرية النمو المتوازن ، بالرغم من كون العديد من المفكرين بحثو في هذه النظرية كما سنري لاحقا ، وتعتمد هذه النظرية علي توجيه رأس المال الاستثماري الضخم إلي جبهة عريضة من القطاعات الاقتصادية ، وعدم تركيز كل الاستثمارات في قطاعات محددة ، ويركزاصحاب هذا الاتجاه ، في معرض تحليلهم لنظرية النمو المتوازن التي تعني كما أسلفنا ، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل إعطاء دفعة للاقتصاد المتخلف عن طريق حجم ضخم من الاستثمارات في كل قطاعات الاقتصاد الوطني في مرحلة أولي أساسية ، وهكذا تتكرر نفس الآلية لعدة مرات ، لتتمكن

الدولة في الأخير من تحقيق تقدم واضح في عملية التنمية ، وقد صاغ الاقتصادي « روزنشلين رودان »[10] هذه النظرية لتمثل الاختيار الأمثل لدول شرق أوربا ، ويمكن تطبيق نظرية النمو المتوازن بصيغتين:

ــ نموذج تنمية الصناعات الثقيلة وذلك عن طريق تنشيط الصناعات الإنتاجية والمناجم ، وتعبر هذه الصيغة عن النموذج السوفياتي (روسيا حاليا).

ـ نموذج تنمية الصناعات الخفيفة عن طريق تنشيط الصناعات الغذائية وصناعة الألبسة والجلود..الخ..

**2). نظرية النمو غير المتوازن**

تستند هذه النظرية عمليا على الآلية التي تطورت بها دول أوربا الغربية ، وتنسب هذه النظرية إلي الاقتصادي « ألبرت هيرشمان »غير أن أول من وضع أسس هذه النظرية هو « جوزيف شومبيتر »عند حديثه عن فكرة المقاول[11] ، وتعتمد نظرية النمو غير المتوازن على تركيز الاستثمارات في قطاعات محددة تتميز عن غيرها بالفعالية والمردود الأكبر ، وهذا ما يعني به هيرشمان الاهتمام بالقطاع القائد ، وحسب هذه النظرية ينبغي على الدول المتخلفة إقامة مشاريع استثمارية في قطاعات محددة تتميز بالمردودية ، وبتطور هذه المشاريع تظهر وتتطور ألبا مشاريع استثمارية في قطاعات أخري لاحقا.

**3). نظرية الحاجات الأساسية**

ويعتبر مدخل الحاجات الأساسية للتنمية من المقاربات الحديثة ، حيث يرجع الفضل في انتشار هذه المقاربة إلي تبني مؤتمر منظمة العمل الدولية المنعقد سنة (1976) لهذه المقاربة ، واعتبر المؤتمر نظرية الحاجات الأساسية بمثابة البديل التنموي الذي يمكن من إعادة توجيه الاستراتجيات والمخططات التنموية بواسطة توجيه الناتج الوطني لفائدة إشباع الحاجات الأساسية من سلع وخدمات ، والاهتمام بالفئة الأكثر فقرا ، غير أن فكرة الحاجات الأساسية تمثل مكملا للتنمية الاقتصادية وتوجيها لها وليست بديلا لها ، ولا يمكن بأي حال إعطاء تعريف للحاجات الأساسية لأنها مرتبطة بالمكان والزمان والقيم والمفاهيم السائدة في كل مجتمع ، غير انه يمكن أن نميز بين الحاجات الأساسية المشتركة التالية[12]:

ـ الحاجات الأساسية المادية الفردية كالغذاء واللباس والسكن.

ـ الحاجات المادية العمومية كالخدمات الصحية والتعليمية.

ــ الحاجات الأساسية المعنوية كالحرية والمشاركة والحق في الثقافة والعمل.

## III) . مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي .

إن الإسلام دين شامل ينظم حياة الأفراد من كل النواحي ، السياسية ، الاجتماعية ، الاقتصادية... ، حيث يهتم بتنظيم شؤون الإنسان روحيا وماديا ، فالإسلام لا يعتبر الإنسان مادة فقط ، بل ينظر إليه من خلال كونه روح ، قلب وعقل ، ومن هذا المنطلق نجد أن مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي لا ينحصر في الجانب الاقتصادي فقط بل يتعداه إلى الجوانب الأخرى (السياسية ، الاجتماعية ، الروحية...) ، وبهذا تكون نظرة الإسلام للتنمية بمفهومها العام ترتبط بشكل وثيق مع أهدافه الكلية وتصوراته العامة.

فنظرة الإسلام للإنسان نظرة عميقة ، باعتبار الإنسان هو محور الرسالة وأساس الوجود في هذا الكون ، ولهذا الغرض كانت غاية الإسلام العظمى ، هي تحسين حياة الإنسان في كافة النواحي ، كما أن الإسلام يحرص كل الحرص على تحقيق التنمية الشاملة للإنسان ، فكما أن الشريعة الإسلامية تتضمن خمسة جوانب مهمة وهى؛ الروحي ، الخلقي ، السياسي ، الاقتصادي والاجتماعي[13] ، كان لزاما أن تتضمن أية صياغة لمفهوم التنمية في الفكر الإسلامي على هذه الجوانب الخمسة.

### 1) أساس المفهوم الإسلامي للتنمية

قبل التفصيل في المفهوم الإسلامي للتنمية ، لابد من استعراض أهم المفاهيم ، التي تعتبر بمثابة نقطة انطلاق في الفكر الإسلامي ، فالملاحظ انه بالرغم من كثرة تناول القرآن للسلوك الاقتصادي ، وإحاطته بالمواضيع الاقتصادية ، غير انه لم يستخدم مصطلح التنمية ، بل إن القرآن الكريم يستخدم مصطلحات أخرى كالسعي والابتغاء ، وأهم مصطلح تناوله القرآن الكريم ويكثر تداوله في الفكر الإسلامي هو مصطلح « **العمار** » ، والمطلع على الفكر الإسلامي يجد أن مصطلح العمار ـ **عمارة الأرض** ـ ، يعتبر نقطة انطلاق عند الحديث عن الجانب الاقتصادي في الإسلام [14].

#### 1) . 1. عمارة الأرض:

لقد شغلت مشكلة التنمية بال المسلمين القدامى ، الذين بحثوها وفق ما يسمى عمارة الأرض ، والمقصود بذلك هو تحقيق التنمية في جميع المجالات ،

وهذا ما سنتطرق إليه من خلال دراستنا للعناصر التالية.

**أ / التنمية عند عمر بن الخطاب**

تعتبر فترة خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ ، فترة ازدهار الدولة الإسلامية بالنظر لعدة أمور ، أهمها هو اتساع مساحة الدولة الإسلامية بفعل الفتوحات الإسلامية من جهة ، والسياسة الرشيدة التي اتبعها أمير المؤمنين عمر ـ رضي الله عنه ـ من جهة أخرى ، ويتجلى ذلك فيرعايته للفقراء والمساكين ومحاربته الكسل من خلال حثه على ضرورة العمل فقد كان كثيرا مايقول (... إن الأيدي خلقت لتعمل...) ، وتشجيعه للعمل الاستثماري من خلال منحه قروضا للتجار ، كما اهتم بالمنشآت القاعدية حيث قام بحفر الخلجان في البصرة ومصر ، وقام بإقطاع أراضى كثيرة لمن يريد إصلاحها(15) ، وبهذا يكون أمير المؤمنين عمر ـ رضي الله عنه ـ قد اهتم بكافة الجوانب المتعلقة بالعملية التنموية.

**ب / التنمية عند على بن أبى طالب:**

إن دراسة التنمية عند الإمام على ـ رضي الله عنه ـ ، الهدف الرئيسي من ورائها هو محاولة إبراز المفهوم الشامل للتنمية عند المسلمين ، فقد أرسل الإمام على ـ رضي الله عنه ـ كتابا إلى واليه على مصر جاء فيه **(... هذا ، ما أمر به عبد الله على أمير المؤمنين ، مالك بن الحارث الاشتر في عهده إليه ، حين ولاه مصر؛ جباية خراجها ، وجهاد عدوها ، واستصلاح أهلها ، وعمارة بلادها...)**(16) ، وقد لخص الإمام على بن أبى طالب الجوانب الأساسية التي يجب أن تتضمنه أية عملية تنموية ، والمتمثلة أساسا في الجانب الإنساني والاجتماعي ، من خلال ما عبر عنه بما اسماه استصلاح أهلها ، أما الجانب الاقتصادي فقد عبر عنه بقوله عمارة بلادها ، ولإبراز ضرورة شمول عملية التنمية على كل الجوانب ، يوضح الإمام على رضي الله عنه ذلك لعامله بقوله : **(..وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج ، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة؛ ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد ، وأهلك العباد..)**(17) ، حيث يعبر الإمام على رضي الله عنه ، من خلال ما أوصى به عامله ، عن عمق وشمول العملية التنموية في المفهوم الإسلامي ـ عمارة الأرض ـ من جهة ، وعن ضرورة التوافق والتكامل بين مختلف جوانب العملية التنموية من جهة أخرى ، وبهذا يكون المفهوم الإسلامي للتنمية ، يسير في نفس النسق مع روح الشريعة الإسلامية ، التي تتصف بالشمول.

**ج / التنمية عند ابن خلدون**

من خلال تحليله التاريخي والاجتماعي للنشاط الاقتصادي توصل ابن خلدون إلى تحليل أسباب نمو العمران[18] أو النشاط الاقتصادي ، ويرجع ابن خلدون ذلك إلى:

**البيئة الجغرافية**: حيث يعتبر أن البيئة الجغرافية هي المحدد الأساسي للعمران ، فكلما كانت البيئة الجغرافية ملائمة لحياة الإنسان كلما اتسع العمران ، وذلك من خلال تأثيرها على سلوك ونشاط الإنسان ، حيث يتناول ابن خلدون في الباب الأول من المقدمة الحديث عن هذا الموضوع بالتفصيل ، وذلك من خلال إشارته إلى كون الربع الشمالي(المعتدل من حيث درجة الحرارة) من الأرض أكثر عمرانا من الربع الجنوبي (المتميز بدرجة حرارة عالية) ويرجع ابن خلدون ذلك إلى الاختلاف في الظروف البيئية والمناخية من درجة الحرارة والرطوبة.

**مراحل نمو الدولة:** حيت توصل إلى ارتباط مراحل النمو الاقتصادي للدولة بمراحل النمو السياسي والاجتماعي ، وتبدأ هذه المراحل بنشأة الدولة واستقرارها كمرحلة أولى ، ثم تتطور الدولة ويتسع معها العمران بفعل ملائمة الظروف لعملية البناء الاقتصادي ، وبعد ذلك يكون خراب واضمحلال الدولة كأخر مرحلة ، وهذا نتيجة الميل إلى الكسل والجبن من جهة وكذا كثرة الإسراف والتبذير من قبل القائمين على الدولة من جهة أخرى ، وفي هذا السياق يقول ابن خلدون في الفصل الخامس عشر من الباب الثالث «**اعلم أن هذه الأطوار طبيعية للدول...**»[19] ، فالدولة من أولها بداوة ، ثم إذا حصل الملك تبعه الرفه واتساع الأحوال ، وما الحضارة إلا تفنن في الترف وإحكام الصنائع المستعملة في وجوهه ومذاهبه من المطابخ والملابس والمباني .

وتجدر بنا الإشارة إلى صعوبة فهم ما سبق ذكره دون التطرق إلى أهم الأفكار الاقتصادية التي توصل إليها بن خلدون من خلال تحليله للنشاط الاقتصادي ، والتي يمكن عرضها كما يلي:

الحاجات البشرية: إذ يعتبر ابن خلدون أن الإنسان في حاجة إلى أشياء أساسية لاغني له عنها وتتمثل هذه الحاجات في الغذاء الضروري والملبس اللازم والسلاح الذي يدافع به عن نفسه ، ثم تنشأ بعد ذلك حاجات بشرية أخرى مع كل رقى وتقدم يحرزه المجتمع ، فمع توسع العمران تزداد دخول الأفراد وتنشأ مع ذلك حاجات جديدة ، يبحث من خلالها الأفراد علي تحسين أوضاعهم وتحقيق مستوى أفضل من الرفاهية ، فابن خلدون يشير هنا إلى كون كل رقى وتقدم في

العمران يؤدي إلى زيادة الدخول الذي يؤدى بدوره إلى التحسن في مستوى رفاهية الأفراد.

**العملية الإنتاجية وضرورة التعاون**: يرى ابن خلدون أن العملية الإنتاجية متشابكة ومترابطة ومن ثم لابد من التعاون وتوزيع العمل بين مجموعة من الناس ، وقد عبر عن ذلك بقوله: « **... فالقوت في الحنطة لا يستقل الواحد بتحصيل حصة منه ، إذ انتدب لتحصيله الستة أو العشرة من حداد ونجار للآلات... وتوزعوا علي تلك الأعمال أو اجتمعوا ، وحصل بعملهم مقدار من القوت ، فإنه حينئذ قوت لا ضعافهم...** » ، وبهذا يبدو تقسيم العمل أكثر وضوحا عند ابن خلدون الذي بين الفائدة من تقسيم العمل وذلك من خلال قوله: « **...الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه ، وإنهم متعاونون بينهم ... والحاجة التي تحصل بتعاون طائفة منهم تسد ضرورة أكثر من عددهم أضعافا...** » ، فالناتج الذي تحصل عليه مجموعة من الأفراد من جراء التعاون بينهم يسد حاجاتهم وحاجات آخرين اكبر منهم بكثير(20).

**أنواع النشاط الاقتصادي** . يرى ابن خلدون في الباب الخامس من المقدمة أن أوجه المعاش أو النشاط الاقتصادي هي « **...المعاش: إمارة وتجارة وفلاحة وصناعة...** »(21) ، والتي يمكن عرضها كما يلي:

**الإمارة**: والتي يقصد به حكم الدولة وإدارة شئونها كجمع الأموال والضرائب. *

**الزراعة**: التي يعتبرها أقدم أوجه النشا ط الاقتصادي وأكثرها اتفاقا مع الطبيعة بالنظر لبساطتها واحتياجها لمهارات فطرية حيث لا تحتاج إلى علم أو نظر ، ولهذا فهي نشاط اغلب المستضعفين وأهل البدو.

ـ الصناعة: ويقسمها ابن خلدون إلى:*

ـ صنائع تختص بتلبية احتياجات المعيشة من سلع ضرورية أو كمالية كالنجارة والحدادة وإنشاء المباني وأمثال ذلك.

ـ صنائع تختص بالأفكار: كالتعليم ونسخ الكتب والإمامة والقضاء والفتيا.

ـ صنائع تختص بالسياسة: كالجند والشرطة وأمثالها.

ـ التجارة: ويعرفها ابن خلدون بأنها « .. التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أيا ما كانت السلع من دقيق أو زر وع أو

حيوان أو قماش..وذلك القدر النامي يسمي ربحا...»[22] ، وقد توصل ابن خلدون إلى أن ما تحقق من ربح نتيجة النشاط التجاري قائم على أساس خلق المنفعة الزمانية أو المكانية وذلك من خلال قوله « ..إن معنى التجارة تنمية المال بشراء البضائع ومحاولة بيعها بأغلى من ثمن الشراء ، إما بانتظار حوالة الأسواق أو نقلها إلى بلد أخر هي فيه انفق وأغلي أو بيعها بالغلاء على الآجال..»[23].

**محور النشاط الاقتصادي:** إذ يعتبر ابن خلدون أن سعى الإنسان نحو تحصيل المكسب أو اكتساب الدخل بغرض إنفاقه علي مختلف حاجباته هو جوهر النشاط الاقتصادي ، كما انه يميز بين مستويين من الدخل الذي يتحصل عليه الإنسان من جراء سعيه في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، فإذا كان الكسب أو الدخل يكفي لتغطية الحاجيات الضرورية سمى ذلك معاشا وإذا زاد عن تغطية الحاجيات الضرورية كان رياشا أو متمولا.

مما سيق الإشارة إليه فبما يتعلق بمفهوم التنمية عند ابن خلدون ، يمكن أن نستنتج ما يلي:

ـ ضرورة قيام الدولة بتنظيم النشاط الاقتصادي وتوفير المحيط الملائم لممارسة النشاط الاقتصادي (ما يتعلق بالسياسة الجبائية وتقديم امتيازات للمزارعين والصناع....) من أن تدخل الدولة كطرف في النشاط الاقتصادي وخاصة التجارة ، بغرض المحافظة على المنافسة بين مختلف أطراف النشاط الاقتصادي.[24]

يري بن خلدون أن هناك ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي والسياسات المتبعة من طرف الدولة خصوصا فيما يتعلق بالجوانب المالية والجبائية.

تقوم فكرة العمار ، في الفكر الإسلامي على مبدأ جوهري ، هو « فكرة الاستخلاف» إذ يقول تعالى ﴿..وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ..﴾[25] فالإنسان مستخلف في الأرض وهو يعمر الأرض وبهذا فإن الإنسان والأرض محوران أساسيان في عملية التنمية ، وخلاصة ما تعنيه فكرة الاستخلاف ، هو أن ما في يد البشر من مال ، على اختلاف أنواعه وأشكاله ومقاديره وما ينتجه هذا المال ، إنما ذلك كله ملك لله ، قال تعالى ﴿..لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى.﴾[26] ، أقامهم عليه واستخلفهم فيه ، قال تعالى ﴿..وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً..﴾[27] ، وقال أيضا ﴿..وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ..﴾[28] ، والبشر يملكون حق الانتفاع بالمال ، وفق ما يقتضيه هذا الانتفاع ، من حق

التصرف والاستهلاك والاستثمار[29] ، فعمارة الأرض بهذا المفهوم تقوم على حقيقة إيمانية مهمة ، هي فكرة الاستخلاف ، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف عمارة الأرض بأنها « قيام الإنسان بتنمية شاملة ومتوازنة على خلفية الاستخلاف »[30].

**2). 1: مقتضيات الاستخلاف**

إن فكرة الاستخلاف كما سبق ذكره ، تقوم على حقيقة إيمانية ، تحدد من خلالها العلاقة بين الإنسان وما سخره الله له ، فكما تمنح فكرة الاستخلاف الحق للإنسان في الانتفاع (التصرف ، الاستهلاك ، الاستثمار) ، فإنها تقيد هذا الحق ، لأن الإنسان المستخلف ، هو وكيل عن الله في الأرض ، ووكالته مقيدة ضمن الحدود التي حددتها الشريعة الإسلامية ، إذ أن فكرة الاستخلاف تحيل الحق في الانتفاع إلى مجرد نيابة ووكالة عن الله ، والوكالة تجعل الوكيل المستخلف يقوم بدور المنفذ لإرادة المستخلف بحيث لا يحق له أن يخرج عن تلك الإرادة[31].

وقد حدد علماء الإسلام ، الضوابط التي ينبغي على المستخلف الالتزام بها بصفته وكيلا عن الله في الأرض ، كما قسموا هذه الضوابط إلى قسمين:

**أ / الضوابط الإيجابية**

التي تعنى في العموم الأوامر والتعاليم التي يجب على الإنسان القيام بها ، وتتمثل في العناصر التالية:

1) **وجوب استثمار المال إذا كان من مصادر الإنتاج**: وهذا ما يشكل دعما للاستثمار ، في الوجوه المشروعة التي أباحها الله ، بغير تعدى على الغير أو الضرر بمصلحة الجماعة.

2) **وجوب توجيه استثمار المال إلى كل المجالات التي تعد ضرورية للمجتمع**: وهذا العنصر مهم جدا ، بالنظر لحرص الإسلام على ضرورة شمولية عملية التنمية وتوازنها ، من خلال الاهتمام بكل المجالات الضرورية للمجتمع ، فالمجتمع الإسلامي لابد أن يكون متوازن اقتصاديا ، كما هو متوازن في جميع مقوماته وخصائصه ، وفي هذا السياق يقول الشيخ محمود شلتوت ـ رحمه الله ـ : « الإسلام حينما طلب تحصيل الأموال بالزراعة والصناعة والتجارة ، نظر إلى أن حاجة المجتمع المادية تتوقف عليها كلها »[32].

3) **وجوب إتباع أرشد السبل في الاستثمار**: لأن الإسلام يحث على إتقان العمل ، وهذا ما ينسحب أيضا على من يباشر أي عمل استثماري ـ الدولة أو

الأشخاص ـ ، بحيث عليه إتباع الأساليب التي تتميز بالكفاءة والفاعلية.

**ب / الضوابط السلبية:**

التي تعنى في العموم ، كل ما ينبغي على الإنسان الانتهاء عنه وعدم فعله ، ويمكن أن نجملها في العناصر التالية:

**1) تحريم الوسائل غير المشروعة في تنمية المال:**

ومثل ذلك اجتناب الربا ، قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ..﴾(33) ، وكذلك الغش في الذي حرمه الإسلام. ، وكل المعاملات المخالفة لتعاليم الإسلام.

**2) اجتناب الضرر في كيفية استعمال المال :**

فمالك المال بكل أشكاله وأنواعه ، لا يحق له استعمال ماله ، على نحو يلحق الضرر بمال الغير آو يؤدى لذلك ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « **لا ضَرَرَ وَلا ضِرَارَ** »(34).

3) **اجتناب الإسراف في إنفاق المال واستخدامه للتسلط واستغلال النفوذ:** إذ على المستخلف التزام القصد والاعتدال في إنفاق المال ، قالي تعالى ﴿..وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا..﴾(35) ، لان الإسراف في الإنفاق يفتح باب إهدار المال فيما لا يعود بالنفع على مالك المال وعلى المجتمع ، آما التقتير فانه يحول دون دوران المال بين مختلف النشاطات ، وبالتالي فهو تعطيل للثروات ، وعلى هذا الأساس جاء الإسلام ليحارب هذه السلوكيات ، كما نهى الإسلام عن استغلال ـ مالك المال ـ المستخلف ، لمكانته المالية بغرض التسلط آو الحصول على المزيد من الكسب بغير وجه حق.

## 3 ـ 1) مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي:

يمكن القول بعد ما سبق ذكره ، أن موضوع التنمية في المفهوم الإسلامي يرتبط ارتباطا وثيقا بالإنسان ، وبكل مقوماته بما فيها عنصر المال ، هذه المقومات جاء الدين الإسلامي لتحقيقها وحفظها ، وهى الدين ، العرض ، العقل ، النسل والمال ، وهو ما يصطلح عليه في الفكر الإسلامي بالكليات الخمس ، وهذا ما جعل الفكر الإسلامي للتنمية يقوم على أساس:

1) الإنسان هو وسيلة التنمية.

2) الإنسان هو غاية التنمية.

وعليه فإنه يمكن القول بأن المنهج الإسلامي في التنمية له ضابطان مهمان:

**ـ ضابط النواحي الإنسانية:** بحيث كل تنمية يجب أن تحافظ على أهداف الملك في الإسلام ،

وهى تعظيم السكينة الاجتماعية ، وتفعيل القيم التي جاء الإسلام لتحقيقها.

**. ضابط النواحي الكونية: إذ يجب التعامل مع البيئة المحيطة بالقصد والابتغاء ، فموقف الإسلام من الطبيعة يتمثل في ، الحب ، الفهم والتسخير.**

ـ كما أن التنمية في المفهوم الإسلامي ، تتصف بالاستمرارية المستمدة من استمرارية عبودية الإنسان لخالقه ، قال تعالى: ﴿..وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ..﴾(36).

والمفهوم الإسلامي للتنمية ، يعلى من شأن النفس البشرية ويضعها موضع التكريم اللائق بها ، حتى تتمكن من أداء دورها الاستخلافي المتمثل في عمارة الأرض ـ التنمية ـ وتحقيق العبودية لله ، قال تعالى: ﴿..وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا..﴾(37) ، وعلى هذا الأساس فإننا نلاحظ أن الإسلام يعالج التنمية الاقتصادية في إطار ما يسمى الآن في الأدبيات الاقتصادية ، بالتنمية البشرية.

وعليه يمكننا تقديم تعريف حديث للتنمية من المنظور الإسلامي ، من حيث كونها « عملية مستمرة للتغير الجذري لهياكل المجتمع ، تهتم بالجوانب الروحية ، الخلقية ، الاجتماعية ، السياسية والاقتصادية ، وتهدف إلى تنمية الموارد البشرية والموارد الاقتصادية ، واستغلالها بطريقة متوازنة لتحقيق أعلى مستويات الرفاهية لأفراد المجتمع » (38)..

## 3 ـ 2) خصائص التنمية في المفهوم الإسلامي

بعد ما تم الإشارة إليه حول مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي ، يمكن أن نستنتج الخصائص التالية للتنمية في الإسلام:

### أ / الشمول

يتضح شمول المفهوم الإسلامي للتنمية ، من خلال النظرة الشاملة للتنمية الإسلامية ، التي تهتم بالجوانب المادية والروحية على حد سواء ، فمحور التنمية في الإسلام يبدأ بالجانب الروحي ـ التقوى ـ قال تعالى ﴿..وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا

﴿وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ..﴾(39) ، ثم يتعداه إلى الجوانب الأخرى الخلقية ، الاجتماعية ، السياسية والاقتصادية ، وهو بذلك يشمل كل أنشطة المجتمع ، هذا المفهوم ما هو إلا انعكاس لروح الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى زيادة رفاهية الإنسان في الدنيا ، بما يضمن نجاته في الآخرة ، وبهذا يكون المقصود بالتنمية في المفهوم الإسلامي هو طيب الحياة.

كل ما تحمله هذه الكلمة من مدلولات تتجاوز الحدود الاقتصادية(40) ، وهذا بالفعل ما اقره القرآن الكريم قال تعالى: ﴿..مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً..﴾(41) ، والحياة الطيبة تكون فيها طمأنينة القلب ، سكون النفس ووفرة الرزق الحلال(42).

## ب / التوازن

يمكننا تناول خاصية التوازن للتنمية في المفهوم الإسلامي من عدة أوجه ، غير أنني سأحاول توضيح هذه الخاصية من خلال العنصرين التاليين:

ا) التوازن في استخدام الموارد ، حيث لا يكون هدر للموارد ، بما يتيح للأجيال الحاضرة الاستفادة من هذه الموارد في عملية التنمية ، بغرض تلبية مختلف الحاجيات ، وبما يسمح للأجيال المقبلة الاستفادة من الموارد من أجل مواصلة عملية التنمية.

ب) التوازن في إدماج القطاع الخاص في عملية التنمية الشاملة ، بجانب القطاع العام ـ الدولة ـ ، بحيث يتولى القطاع العمومي في الأساس ، المشاريع المتعلقة بالهياكل القاعدية والمرافق العامة ، وتوفير محيط سليم يسمح للقطاع الخاص المشاركة في عملية التنمية ، وهذا ما يتوافق مع الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي ، الذي يعتبر الملكية الخاصة أحد أهم أركانه(43).

## ج / التكامل

إن المفهوم الإسلامي للتنمية مستمد من روح الشريعة الإسلامية ، التي أكدت على ضرورة التعاون ، قال تعالى: ﴿..وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ..﴾(44) ، ومن أجل ترشيد آليات التعاون جعلت الشريعة الإسلامية كل الأقطار المسلمة كيانا واحدا ، قال تعالى: ﴿..إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ..﴾(45) ، وجاءت السنة لتؤكد على هذا الأمر ، عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « **مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى** »(46) فالأمة الإسلامية

كالجسد الواحد الذي تتداخل وتتفاعل وتتكامل كل أجزائه فيما بينها.

وعلى هذا الأساس فإن تكامل الأقطار الإسلامية ضروري جدا ، إذ لا يمكن الحديث عن التنمية بمفهومها الإسلامي دون تكامل الدول الإسلامية فيما بينها ، خصوصا وان هناك محفزات عديدة تسهل من عملية التكامل ، كالوحدة الجغرافية وتوزع أهم الثروات وتنوعها بين الدول الإسلامية ، التقارب الثقافي والاجتماعي ، التاريخ المشترك ، وهذا التكامل في حالة حدوثه يسمح للدول الإسلامية الاستفادة المتبادلة من الإمكانيات والثروات المتاحة.

### د / الإنسان جوهر عملية التنمية

الإنسان في المفهوم الإسلامي خليفة الله في الأرض ، وهو بذلك يقوم بإدارة وتنظيم عناصر الإنتاج ، قال تعالى ﴿..اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ...﴾(47) ، ووفقا لمعنى الابتغاء كان لزاما على الإنسان المستخلف العمل كدحا وكدا ، لتحقيق تبعة الاستخلاف التي تقتضي تسخير المال لخدمة الخلق وتمكينهم منه ، وتنمية المال خلال الزمن ، وهذا ما يجعلنا نقول بان المفهوم الإسلامي للتنمية ، يجعل الإنسان ركيزة أساسية لقيام التنمية الشاملة المتوازنة واستمرارها أي أن الإنسان هو وسيلة التنمية.

من جهة أخرى نجد أن المفهوم الإسلامي للتنمية يحقق مبدآ جوهري ، يتمثل في كون الهدف من التنمية هو الإنسان ، وهذا ما أكد عليه مالك بن نبي الذي يعتبر الهدف من التنمية هو رفاهية وتقدم الإنسان(48) ، وهو نفس المعنى الذي أوصى به الإمام على واليه على مصرحين أمره مبينا له الهدف من التنمية قائلا « ..عليك جباية خراجها ، وجهاد عدوها واستصلاح أهلها ، وعمارة بلادها..» ، واستصلاح أهلها يكون من خلال نشر العدالة بينهم وتوفير الصحة والأمن لهم ونشر التعليم... ، فالإنسان إذا هو وسيلة التنمية وهو غايتها من المنظور الإسلامي.

## خلاصة:

• من خلال ما تم تناوله يمكن إدراك المفهوم الشامل الذي يتضمنه مصطلح « **التنمية** » ، إذ أنه رغم بعض الاختلافات بين مفاهيم التنمية في الفكر الغربي والإسلامي إلا أنهما يتفقان حول ضرورة شمولية عملية التنمية وأهمية ارتباطها بكل الجوانب الإنسانية والبيئية ، على الأقل من الناحية النظرية ، ولابد من الإشارة للترابط الوثيق الموجود بين حجم مختلف الموارد ـ وأهمها رأس المال ـ وسيرورة

العملية التنموية ، وذلك من خلال العلاقة الوظيفية الطردية بينهما ، إذ أن تقدم العملية التنمية مرتبط بشكل كبير بمدي توافر الموارد والإمكانيات المختلفة

• وبما أن تلبية مختلف حاجيات ومتطلبات العملية التنموية ، ترتبط بشكل مباشر مع الموارد المالية اللازمة لتمويلها ، فإن على الدول النامية اتخاذ الإجراءات المناسبة لتعبئة حجم اكبر من الموارد المالية لمواجهة مختلف هذه الحاجيات والمتطلبات ، ونظرا لكون الدول الإسلامية تشكل كيانا مهما من كيانات الدول النامية وتتميز ببعض الخصوصيات التي تتيح لها فضاء أوسع لتعبئة الموارد المالية ، وذلك من خلال مختلف أساليب وطرق التمويل الإسلامية التي تمتد لتستوعب كل النشاطات والقطاعات وتلبي مختلف الحاجيات والمتطلبات ، فقد أصبح من الضروري على الدول الإسلامية بذل مزيد من المجهودات من خلال دعم العملية التنموية بموارد مالية مستغلة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء ، خصوصا في ظل ما تتيحه هذه الأساليب من فرص ومزايا لا تتوفر في غيرها ، ولا يتم ذلك طبعا إلا بتعاون جدي وتنسيق فعلي بين مختلف الدول الإسلامية من خلال مؤسسات مالية ومصرفية إسلامية تعمل على تمويل مختلف المشروعات والنشاطات في مختلف الدول الإسلامية.

## هوامش البحث :

(1) هناك من يميل إلى المساواة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، وهناك من يستخدم النمو الاقتصادي بشان الدول المتقدمة والتنمية الاقتصادية عند الحديث عن الدول النامية.

(2) عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، سنة 2000 ، ص(16)

(3) عبد القادر عطية ، مرجع سابق ، ص (52)

(4) للتفصيل أكثر حول ما يتعلق بالتغير في هيكل الإنتاج انظر ، عبد القادر عطية ، مرجع سابق ص (22)

(5) مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ،» الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2001» ، ص (23)

(6) اعتبر التجاريون أن رفاهية الفرد هونتيجة آلية لرفاهية البلد ، لمزيد من التفصيل انظر: إسماعيل شعباني ، « مقدمة في اقتصاد التنمية» ، دار هومة ، الجزائر 1997 ، (55 ـ 56).

(7) Alain sammuelson ،les grands courants de la pensée économique 2 ،éme édition ، offices des publications universitaires ،Alger ،p (35)

(8) إسماعيل شعباني ، مرجع سابق ، ص(61).

(9) الميل الحدي للاستهلاك هوعبارة عن النسبة بين معدل الزيادة في الاستهلاك ومعدل الزيادة في الدخل ، فإذا كان الدخل 100 دج وكان الاستهلاك 80 دج فإن الميل المتوسط للاستهلاك يكون 100/80 =0.8 ، فلو افترضنا أنه تحققت زيادة في الدخل ليصبح 140دج وارتفع بذلك الاستهلاك ليصبح 100 دج ، فإن الميل الحدي للاستهلاك يكون في هذه الحالة(100 ـ 140/80 ـ 100 =40/20= 0.5) ، أي أن ارتفاع الاستهلاك يكون دائما اقل من ارتفاع الدخل لان الأفراد يميلون للادخار.

(10) ـ اقتصادي من أوربا الشرقية استقر في الولايات المتحدة الأمريكية.

(11) إسماعيل شعباني ، مرجع سابق ، ص (88).

(12)المعهد العربي للإحصاء ، جسور التنمية ، سلسلة مفاهيم التنمية ، عدد2 ، سنة 2002 ، ص(7).

(13) بشير الزعبى ، «التمويل الخارجي للتنمية من المنظور الإسلامي»**التنمية من المنظور الإسلامي ،** ج2 سنة

1994 ، ص(979 ـ 1054).
(14) هناك من يرى أن الاقتصاد الإسلامي ليس علم ، وإنما هو عبارة عن الجانب الاقتصادي في الإسلام ، انظر اقتصادنا لمحمد باقر الصدر ، دار المعارف ، بيروت 1991.
(15)صالح صبحي؛ « نهج البلاغة » ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت 1967 ، ص(427).
(16) نفس المرجع ، ص(436).
(17) استخدم ابن خلدون لفظ العمران للمجتمعات ليدل علي ما بها من سكان ومباني وما يترتب عنه من نشاط اقتصادي.
(18).ابن خلدون ، **المقدمة** ، ط2 ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت 1979 ، ص (83).
(19) نفس المرجع ، ص (304).
(20) ابن خلدون ، مرجع سابق ، ص (678 ـ 703).
(21) نشير فقط إلى كون ابن خلدون استخدم لفظ المعاش ليدل علي معنيين مختلفين ، أولهما هو النشاط الاقتصادي ممثلا في مختلف أوجه النشاط البشري وهو المعنى الذي استعمله كثيرا ابن خلدون خصوصا في الباب الخامس ، أما المعنى الثاني فيقصد به المكسب الذي يكفي للضروريات.
(22)ابن خلدون ، مرجع سابق ، ص(703).
(23) ابن خلدون ، مرجع سابق ، ص(704).
(24) انظر الفصل الأربعون من الباب الثالث من المقدمة **بعنوان «ضرر وفساد تجارة السلطان»** ص (498).
(25) سورة الأعراف ، الآية(129).
(26) سورة طه ، الآية (6).
(27) سورة البقرة ، الآية (30)
(28) سورة الحديد ، الآية(7).
(29) النجار أحمد عبد العزيز ، الأصالة والمعاصرة في منهج التنمية الإسلامية ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، ط2 ، القاهرة 1985 ص (8).
(30) الغالي عبد الحميد ، « الإنسان أساس المنهج الإسلامي للتنمية » ، **التنمية من منظور إسلامي ،** ص(1063).
(31) النبهان محمد فاروق ، أبحاث في الاقتصاد الإسلام ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1986 ، ص(10 ـ 23) .
(32) النجار احمد عبد العزيز ، مرجع سابق ص (9)
(33) سورة البقرة ، الآية(278)
(34) سنن ابن ماجة ، **كتاب الأحكام** ، الحديث رقم 2332 ، **الكتب التسعة** ، برنامج صخر للحديث الشريف.
(35) سورة الفرقان ، الآية (67).
(36) سورة الذاريات ، الآية (56).
(37) سورة الإسراء ، الآية (70)
(38) بشير الزعبي مرجع سابق ، ص(987).
(39) سورة الطلاق الآية (2 ، 3).
(40) دنيا شوقي ، « دور الدولة في التنمية من المنظور الإسلامي » ، التنمية من المنظور الإسلامي ، ج 2 سنة 1994 ، ص(1129 ـ 1233).
(41) سورة النحل ، الآية (97).
(42) بن ناصر السعدي عبد الرحمن ، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، ط9 ، بيروت 1998 ، ص(401).
(43) فيما يتعلق بنظرة الإسلام للملكية الخاصة انظر ، محمد باقر الصدر ، مرجع سابق ، ص(279)
(44) سورة المائدة ، الآية (2).
(45) سورة الأنبياء ، الآية (92)
(46) صحيح مسلم ، كتاب البر والصلة والآداب ، حديث رقم 4685 ، الكتب التسعة ، برنامج صخر للحديث الشريف

(47) سورة الجاثية ، الآية (12).
(48) انظر مالك بن نبي ، المسلم في عالم الاقتصاد. ، دار الفكر ، ط3 ، دمشق 2002 .

## مراجع البحث ومصادره:

### أولا : باللغة العربية

القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.
**1/** ابن خلدون ، **المقدمة** ، ط2 ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت 1979 .
**2/** إسماعيل شعباني ، « مقدمة في اقتصاد التنمية » ، دار هومة ، الجزائر 1997 .
**3/** اقتصادنا لمحمد باقر الصدر ، دار المعارف ، بيروت 1991.
**4/** بشير الزعبى ، « التمويل الخارجي للتنمية من المنظور الإسلامي »التنمية من المنظور الإسلامي ، سنة 1994 .
**5/** بن ناصر السعدي عبد الرحمن ، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، ط9 ، بيروت 1998 .
**6/** دنيا شوقي ، « دور الدولة في التنمية من المنظور الإسلامي » ، التنمية من المنظور الإسلامي ، سنة 1994 .
**7/** صالح صبحي؛ « نهج البلاغة » ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت 1967 .
**8/** صحيح مسلم ، الكتب التسعة ، برنامج صخر للحديث الشريف
**9/** عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، سنة 2000 .
**10/**الغالي عبد الحميد ، « الإنسان أساس المنهج الإسلامي للتنمية » ، التنمية من منظور إسلامي.
**11/**مالك بن نبي ، المسلم في عالم الاقتصاد. ، دار الفكر ، ط3 ، دمشق 2002 .
**12/**مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، « الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2001 » .
**13/**المعهد العربي للإحصاء ، جسور التنمية ، سلسلة مفاهيم التنمية ، عدد2 ، سنة 2002 .
**14/**النبهان محمد فاروق ، أبحاث في الاقتصاد الإسلام ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1986 .
**15/**النجار أحمد عبد العزيز ، الأصالة والمعاصرة في منهج التنمية الإسلامية ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، ط2 ، القاهرة 1985 .

### ثانيا: باللغة الفرنسية :

Alain sammuelson, les grands courants de la pensée économique, 2éme édition, offices des publications universitaires, Alger .